الطــاقة والبيئـة

اعتمدت في الدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى 2001م

أولاً ـ نظرة مستقبلية إلى صناعة النفط والغـاز:

1ـ درسـت الهيـئة التطورات العالمية المؤثرة على أسواق النفط والغاز في العالم ومـنها عـلى وجه الخصوص تنامي الطلب على النفط في أسواق الدول النامية حيـث شكلت الزيادة في الطلب في هذه الأسواق في العشرين عاماً الماضية ما نسـبته 75٪ مـن إجمالي الزيادة العالمية في الطلب، ويتوقع أن يستمر تأثير أسواق الـدول النامية في التصاعد مستقبلاً وخاصة في الصين والهند وشرق أسـيا وغيرها من المناطق، كما لاحظت الهيئة أن بعض هذه الدول تشترك في تكتلات اقتصادية دولية بعضـها يضم دولاً منتجة للنفط من خارج دول المجلس.

وبناءً على ما تقدم فإن الهيئة ترى ضرورة أن تسعى دول المجلس إلى إيجاد تحالفـات استراتيجية اقتصادية طويلة المدى مع هذه الدول بهدف تأمين قنوات لتسـويق الإنتاج الـنفطي والغاز. ويشمل ذلك إمكانية الدخول في استثمارات مشتركة في هذه الأسواق وفتح المجال أمام القطاع الخاص للإسهام في هذا الصدد والعمل على تبادل المعلومات والتنسيق بين دول المجلس لمنع التضارب بين نشاط هذه الدول أو شركاتها الوطنية في هذا المجال.

2ـ لاحظت الهيئة التطورات التي طرأت على صناعة النفط العالمية وما صاحب ذلك مـن اندماجـات بيـن الشركات البترولية الكبرى مما قد يؤثر سلباً على العلاقة التفاوضيـة والـتجارية بيـن دول المجلس وبين هذه الشركات أو بعضها، كما لاحظـت توجـه عـدد من الشركات العالمية إلى الاستثمار في استكشاف النفط وإنتاجه وتكريره وتصنيع مشتقاته في عدد من الدول في العالم مما قد يؤدي إلى ربـط مصـالح هذه الشركات بالدول المستضيفة لاستثماراتها، ووضع علاقاتها الـتجارية والاسـتثمارية مـع دول المجلس في أولوية لاحقة، علماً بأن دول المجـلس كـانت ترتبط تاريخياً بالعديد من هذه الشركات ولها سجل إيجابي في التعاون معها بما يحقق المصالح المشتركة للطرفين.

وحيث إن استمرار هذا الوضع قد يؤدي إلى خطر أن تجد دول المنطقة نفسها فـي معـزل عـن صـناعة النفط العالمية ومصادر التقنية وقنوات التسويق العالمية للاستثمار في دول المجلس، وألا تستفيد من الموارد المالية التي يمكن أن تخصصها تلك الشركات للاستثمار في دول المجلس، فإن الهيئة ترى أن تعمل دول المجلس عـلى الاسـتفادة من إمكانيات الاستثمار المشترك مع الشركات العالمية في قطاعات النفط

والغاز وخاصة في المجالات التي تؤمن قيمة مضافة كبيرة أو تحتاج إلى تقنيات علمية متخصصة.

ثانياً ـ التخصيص في قطاع النفط والغاز:
لاحظت الهيئة أن جميع دول مجلس التعاون قد اتخذت مبادرات فعالة نحو تخصيص عدد من أوجه النشاط الاقتصادي فيها مثل الاتصالات والكهرباء وبعض الخدمات العامة، وذلك انطلاقاً من إدراكها لضرورة الاستفادة من الكفاءة الإنتاجية والقدرة على خفض التكاليف التي غالباً ما تتسم بها إدارة المشاريع الاقتصادية في القطاع الخاص، وإتاحة الفرصة أمام رؤوس الأموال الوطنية الخاصة للمشاركة في مسيرة التنمية في دول المجلس.
وفيما يخص بعض جوانب قطاع النفط والغاز فقد رأت الهيئة أن النشاط الاقتصادي في هذا القطاع يندرج ضمن ثلاث مستويات: ـ
المستوى الأول:
ـ وهو تقديم الخدمات الفنية والهندسية المساندة للصناعة النفطية، وترى الهيئة أن مشاركة القطاع الخاص في هذا المستوى قد أخذ شوطاً لا بأس به وأنه ينبغي الاستمرار في ذلك.
المستوى الثاني:
ـ وهو تقديم خدمات تكرير ونقل النفط ومشتقاته وتسويق منتجاته وتوزيعها. وترى الهيئة ضرورة التوسع في تخصيص أنشطة هذا المستوى وإشراك الاستثمارات الخاصة الوطنية فيها بشكل أكثر فاعلية.

المستوى الثالث:
ـ وهو استكشاف مكامن النفط والتنقيب عنه واستخراجه. وترى الهيئة ضرورة استمرار الشركات الوطنية في السيطرة على هذا المستوى من النشاط وذلك لما له من أهمية حيوية وتأثير أساسي في الاقتصاد الوطني لدول المجلس.
وتؤكد الهيئة على أهمية وضع جداول زمنية محددة لتنفيذ مراحل التخصيص وأن يراعى في ذلك حماية مصالح العمالة الوطنية وإيجاد وسائل الرقابة والتنظيم الفعّالة.

ثالثاً ـ التقنية والبحث العلمي في مجال الطاقة:
لاحظت الهيئة أن دول مجلس التعاون تعتمد في مجال الطاقة بشكل عام وفي قطاعها النفطي بشكل خاص على استيراد التقنية، ورأت أن هذا الوضع لا يتفق مع الأهمية

النسبية لدول المجلس في هذا القطاع دولياً، كما أنه لا ينسجم مع دواعي الأمن الاستراتيجي طويل المدى لهذه الدول.

ولذلك ترى الهيئة ما يلي: -
أ - إنشاء مركز إقليمي للبحث العلمي والتقني في مجال الطاقة نظراً لأهمية هذا المركز في تعزيز التنسيق والتعاون بين مراكز البحوث الوطنية وإجراء البحوث العلمية والتقنية على مستوى دول المجلس والمساهمة في تطوير الكفاءات العلمية الوطنية وتنمية قدراتها على أن يمول من الصندوق الوارد ذكره في مرئيات البحث العلمي والتقني.
ب - حث الشركات النفطية على إشراك مراكز البحوث العلمية المحلية في الدراسات التي تكلف بها الشركات الاستشارية العالمية لصالح الشركات النفطية كجزء من سياساتها.
ج - حث الشركات النفطية على تضمين اتفاقاتها مع الشركات التي تعمل لصالحها حق تزويد مراكز الأبحاث بالبيانات والمعلومات التي تراها ضرورية دون العوائق التي تسببها شروط سرية المعلومات.
د - إشراك ممثلين عن مراكز البحث العلمي في الاجتماعات التي تنظمها الأمانة العامة لمجلس التعاون في مختلف قطاعات الصناعة النفطية.

رابعاً ـ مركز مشترك للدراسات الاستراتيجية في مجال الطاقة:
ترى الهيئة أهمية إنشاء مركز إقليمي يُعنى بالدراسات الاستراتيجية والمستقبلية في صناعة النفط والغاز وخاصةً الدراسات الاقتصادية ودراسات السياسة النفطية التسويقية وإنشاء شبكة معلومات متطورة عن مصادر الطاقة (يتضمن المرفق رقم "1" الأهداف التفصيلية والمهام المقترحة للمركز) على أن يمول من الصندوق الوارد ذكره في مرئيات البحث العلمي والتقني.

خامساً ـ مصادر الطاقة المتجددة:
لاحظت الهيئة أن دول العالم تبذل جهداً في إيجاد بدائل جديدة للطاقة وخاصة في ما يتعلق بمصادر الطاقة المتجددة عموماً والطاقة الشمسية على وجه الخصوص. ونظراً لما يترتب على هذا الموضوع من أهمية كبرى على مستقبل المنطقة وثروتها النفطية، ولأن دول المجلس يمكن لها أن تستفيد من واقعها الجغرافي والمناخي لتطوير قدراتها في مجال الطاقة الشمسية، فإن الهيئة ترى أن تبذل دول المجلس مزيداً

من الاهتمام لمتابعة التطورات والمستجدات العلمية التي تطرأ في مجال مصادر الطاقة المتجددة وعلومها وتقنياتها.

سادساً ـ نقل الغاز وتوزيعه:
علمت الهيئة أن دول المجلس كانت قد كلفت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية بإعداد دراسة حول إنشاء شبكة للغاز بين دول المجلس، والهيئة إذ تؤيد هذا الجهد فإنها ترى أهمية تكثيف الجهود لدفع مشروع إنشاء شركة مشتركة لنقل الغاز وتوزيعه بين دول المجلس وبمشاركة فعّالة من قبل القطاع الخاص وذلك لما لهذا المشروع الحيوي من أهمية كبرى في مجال تأمين الغاز لأغراض توليد الطاقة الكهربائية أو لاستخدامه في مشروعات صناعية جديدة أو مشاريع التوسعة للمصانع القائمة حالياً.

البيئة:
1ـ اطلعّت الهيئة على الأنظمة والقوانين والتشريعات البيئية التي اعتمدها المجلس الأعلى في دوراته السابقة، ونظراً لأهمية تلك الأنظمة في دفع مسيرة العمل البيئي المشترك وحماية البيئة ومواردها الطبيعية، فإن الهيئة ترى أهمية تفعيل تلك الأنظمة والقوانين والتشريعات البيئية بما في ذلك الاتفاقيات الإقليمية ووضع الآليات التنفيذية لها على مستوى دول المجلس، مع الأخذ بالاعتبار التوازن بين البيئة والتنمية في هذا المجال.
2ـ التأكيد على أهمية الالتزام بالمواصفات والمعايير البيئية الخاصة بتلوث الهواء والماء والتربة والضوضاء الناتجة عن عوادم السيارات والمنشآت الصناعية وترشيد استغلال الموارد الطبيعية.
3ـ الإدارة السليمة للتخلص من المخلفات بما فيها النفايات المنزلية وذلك من خلال تدوير ما أمكن منها أو تحويل المواد العضوية فيها إلى أسمدة أو ردمها في مرادم صحية خاصة.
4ـ نظراً لأهمية الدراسات والبحوث البيئية في صنع القرار والاستشراف للعمل البيئي المستقبلي في دول المجلس ترى الهيئة التأكيد على أهمية دعم وتعزيز مراكز الأبحاث والدراسات البيئية في دول المجلس فنياً وبشرياً ومالياً على أن ينظر في إمكانية إنشاء مركز إقليمي في دول المجلس، وإذا تعذر ذلك فيعمل على أن يكون أحد المراكز القائمة في دول المجلس نواة لمركز إقليمي على مستوى دول المجلس. وأبدت

سلطنة عمان استعدادها لاستضافة هذا المركز فيها نظراً لما تتمتع به من خبرات وقدرات في هذا المجال.

5- الاهتمام بتنفيذ مشاريع الصرف الصحي في الدول الأعضاء لتغطي التجمعات السكنية والصناعية وغيرها على أن يتم الاستفادة من تلك المياه بعد معالجتها في المشاريع الزراعية والأغراض البلدية.

6- حماية البيئة البحرية والشواطئ الساحلية:

أ) تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات المعنية بالمحافظة على البيئة البحرية ومنع مصادر التلوث التي تصل إليها وإعادة تأهيل الأنظمة البيئية المدمرة، والحد من الصيد الجائر للثروة السمكية.

ب) دعم الجهود المبذولة للتصديق على اتفاقية ماربول للوصول إلى المتطلبات اللازمة لمرافق الاستقبال في المنطقة بهدف إعلان منطقة الخليج العربي منطقة بحرية خاصة.

ج) توحيد إجراءات الرقابة والتفتيش على ناقلات النفط والمقطورات في موانئ دول المجلس وإلزامها بالتقيد بالمواصفات الفنية اللازمة.

7- التأكيد على أهمية الحد من تدهور الأراضي ومكافحة التصحر ووضع الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للمحافظة على الموارد الطبيعية وتنميتها.

8- بناء القدرات والتوعية البيئية:

إيجاد فرص تدريب وتأهيل للكوادر الوطنية في دول المجلس في مجالات المحافظة على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية المتجددة بما فيها الحياة الفطرية البرية والبحرية وتأهيل القدرات البشرية لتطوير الصناعات والمنتجات الصناعية بما يتناسب مع المتطلبات البيئية.

9 - دعم الجمعيات واللجان الأهلية:

نظراً للدور الذي تقوم به الجمعيات واللجان الأهلية في دول المجلس في مجال العمل البيئي التطوعي ترى الهيئة أن تقوم حكومات الدول الأعضاء بتشجيع إنشاء مثل هذه الجمعيات واللجان ودعمها والتنسيق معها ورعاية أعمالها وتقديم ما تحتاجه من حوافز تساعد على نشر وتعميق المبادئ الفاضلة للعمل التطوعي في مجتمع دول مجلس التعاون .

مرفق رقم (1)

المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية في صناعة النفط والغاز

أهداف المركز:

يتولى المركز تحقيق الأهداف التالية :

1- إجراء دراسات اقتصادية في كافة مجالات صناعة النفط والغاز وفي مجالات الطاقة الأخرى لمعرفة مدى تأثيرها على أسواق وصناعة النفط والغاز.

2- إجراء دراسات في مجالات السياسة النفطية والتسويقية .

إجراء دراسات حول تأثير صناعة النفط والغاز على التطور الاقتصادي والصناعي والاجتماعي

لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

3 - إجراء دراسات في مجال العلاقات الدولية بين دول مجلس التعاون والدول المستهلكة للنفط والغاز.

4 - إجراء دراسات في مجالات تأثير مصادر الطاقة المختلفة على البيئة.

5- إجراء دراسات علمية في مختلف الاختصاصات المتعلقة بصناعة النفط والغاز وذلك لتطوير وتحسين المعرفة العلمية وتحسين كفاءة الأجهزة والمعدات المستخدمة .

6- المساهمة في نقل التكنولوجيا المتطورة والقابلة للتطويع إلى المنشآت النفطية والصناعية العاملة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

7- القيام بدور الوسيط بين المنشآت الصناعية وجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال إعداد الدراسات والبحث العلمي.

8- إنشاء شبكة معلومات متطورة بمصادر الطاقة تقوم بنشر وتوزيع المعلومات الخاصة بالبحوث والدراسات المنشورة براءات الاختراع بكافة التطورات التكنولوجية العالمية لكافة الجهات العاملة في مجال صناعة النفط والغاز في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

مجالات عمل المركز:

المجالات الرئيسية للدراسات والبحوث العلمية التي سيقوم المركز بتنفيذها وذلك للوصول إلى تحقيق الأهداف التي سينشأ من أجلها هي:

1- دراسات قصيرة المدى ودراسات بعيدة المدى في مجالات معرفة الوضع الحالي والوضع المستقبلي لمصادر الطاقة، وذلك من خلال :

أ - دراسة الوضع الحالي لمصادر النفط والغاز من ناحية الاحتياطي والإنتاج والاستهلاك.

ب ـ متابعة التطورات العلمية الحاصلة في الأجهزة والمعدات الخاصة باستكشاف وإنتاج هذه المصادر .
ج ـ دراسات حول العوامل التي تؤثر على احتياطي وإنتاج واستهلاك هذه المصادر.
د ـ دراسات حول مصادر الطاقة الأخرى والبديلة والمتجددة ومعرفة تأثيرها على إنتاج واستهلاك النفط والغاز .
هـ ـ دراسات حول المخاطر التي تؤثر على إنتاج أو تسويق النفط والغاز وذلك بفهم المسببات وتقدير التأثيرات والتنبؤ بالصدمات وإيجاد الحلول المناسبة لها.

2 ـ دراسات في مجالات السياسة النفطية والعلاقات الدولية والتطور الاقتصادي وذلك من خلال:
أ ـ دراسات حول تأثير السياسة النفطية للدول المصدرة الأخرى والدول المستهلكة على إنتاج وصناعة النفط والغاز.
ب ـ دراسات في مجال تأثير النفط والغاز على العلاقات السياسية بين دول المجلس والدول المستهلكة.
ج ـ دراسات في مجال تأثير النفط والغاز وصناعاتهما على التطور الاقتصادي ومجالات الصناعة الأخرى وعلى التطور الاجتماعي في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية .
د ـ دراسات في مجال التصدي للسياسات التعسفية للدول الصناعية الخاصة بمحاربة استخدام النفط والغاز وفرض الضرائب الغير مبررة وغيرها.

3ـ التنسيق لإجراء بحوث علمية) على نفقة الجهة المستفيدة (خاصة بتطوير مصادر النفط والغاز من خلال المختبرات التابعة لمراكز البحوث أو جامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وغيرها .ومن المجالات التي يمكن البحث فيها هي :
أ ـ عمليات استكشاف النفط والغاز.
ب ـ عمليات استخراج النفط والغاز .
ج ـ عمليات توزيع وخزن النفط والغاز.
د ـ عمليات تكرير النفط .
ه ـ عمليات إنتاج البتروكيماويات .

4ـ دراسات حول التأثيرات البيئية للنفط والغاز وذلك من خلال:

أ ـ دراسات حول مدى تأثير استهلاك النفط والغاز على كميات ثاني أكسيد الكربون المنبعثة وغيره من غازات الدفيئة ومقارنة ذلك بمصادر الطاقة الأخرى كالفحم والوقود الصناعي .
ب ـ دراسات حول مدى تأثير مساهمة مصادر الطاقة المتجددة على تقليل كميات الغازات المنبعثة.
ج ـ دراسات حول الطرق الكفيلة بالحد من تلوث البحار والتربة نتيجة استخدام النفط والغاز .

5ـ إنشاء شبكة معلومات خاصة بمصادر الطاقة، ويتم ذلك من خلال :
أ ـ استخدام قاعدة بيانات حاسوبية قادرة على التعامل مع طبيعة ومقدار البيانات الحالية والمستقبلية المتوفرة لدى دول المجلس. وقد يتطلب ذلك استخدام برامج وأنظمة متطورة.
ب ـ الطلب من دول المجلس تزويد المركز بما يتوفر لديهم من بيانات خاصة بكافة مجالات صناعة النفط والغاز .
ج ـ القيام بتحليل هذه البيانات بما يتلاءم مع طبيعة مصادر الطاقة وصناعتها.
د ـ إدارة وتوزيع المعلومات والأخبار الخاصة بمصادر الطاقة من خلال إصدار نشرة علمية أو نشر الدراسات والبحوث في المجالات الدولية العلمية المحكمة .

6ـ نقل التكنولوجيا وتوطينها ويتم ذلك من خلال :
أ ـ تكوين قاعدة بيانات بأنواع التكنولوجيا المتوفرة في مجالات صناعة النفط والغاز.
ب ـ مساعدة مستخدمي التكنولوجيا المنقولة على اختيار الأفضل من حيث الملائمة للاستخدام في الظروف المحلية.